المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
EISSN : 2716-8867

المجلد 7 / العـــدد: 1(2024)
ص 86-107

تجارة السعودية الخارجية وأهميتها الاقتصادية

Saudi Arabia's foreign trade and its economic importance

ناجي ساري فارس*[1]

[1] جامعة البصرة، العراق، najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/30 **تاريخ القبول: 2024/04/15** **تاريخ النشر: 2024/06/28**

ملخص

تعتبر السعودية من الدول الرئيسية في تصدير النفط الخام والذي يبلغ (12) مليون برميل يوميا. وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في الحركة التجارية وخاصة في قطاع النفط. ومن خلال الايرادات النفطية الكبيرة بدأت السعودية في النهوض بالصناعات الإنتاجية والاستهلاكية الأخرى ومنها الحديد والصلب، والبتروكيمياويات، صناعة الإسمنت والصناعات الغذائية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، صادرات النفط، الاقتصاد السعودي.

تصنيف جال: B59، E2، M21

Abstract

Foreign trade in Saudi Arabia is of fundamental importance to the Saudi economy in general and to the development of economic development in particular، as it depends in trade on oil exports. It is considered one of the main countries in exporting crude oil، which amounts to (12) million barrels per day. It has witnessed a remarkable development in commercial activity، especially in the oil sector. Through large oil revenues، Saudi Arabia began to advance other productive and consumer industries، including iron and steel، petrochemicals، as well as the cement industry and food industries

Keywords : Saudi economy، foreign trade، oil exports، trade exchange، economic importance،

Jel Classification: B59, E2, M21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تبرز أهمية التجارة الخارجية في السعودية في ظل النهضة الصناعية التي أدت إلى النهوض بالاقتصاد، إذ شهدت الحركة التجارية تطورا من ناحية النقل والشحن والتفريغ، إذ تمتلك السعودية أسطولاً تجارياً متنوعاً، وموانئا توازي الموانئ العالمية، ولم يأت ذلك من فراغ ، وإنما من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبع الخطط المدروسة، وكذلك من تنوع الاستثمارات العالمية التي تتسابق للاستثمار في السعودية نتيجة المناخ الاستثماري السعودي الذي يشجع على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وعن طريق جلب الشركات الاستثمارية العالمية ذات الخبرات العالية في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والمالية والسياحية والنفطية. مما ادى ذلك تنويع الاقتصاد السعودي الذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية نحو تحقيق الاهداف المخطط لها. إذ أن السعودية تؤثر في أسعار النفط العالمية، مما جعلها من الدول المؤثرة في تنمية الاقتصادات العالمية، والتطور الذي تشهده المملكة العربية جاءت نتيجة التبادل التجاري حيث تصدر السعودية النفط الخام وبعض المشتقات النفطية، وكذلك بعض المنتجات الصناعية والزراعية إلى مختلف دول العالم عن طريق الأسطول البحري والبري، وكذلك الجوي. مما سهل ذلك في اختصار الوقت في وصول البضائع دون وجود معوقات، وهذا ما أدى إلى جعل الاقتصاد السعودي ينتعش من خلال الاتصال السريع والمتنوع مع العالم الخارجي، وكذلك وجود السياحة الدينية التي تمتلكها في استقبال السائحين في مكة والمدينة المنورة على مدار السنة.

وعليه فإن الدراسة تستهدف تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- معرفة المعوقات التي قد تؤثر على التجارة الخارجية التي تؤدي إلى تطوير الاقتصاد السعودي، من خلال التقليل من الاعتماد على ايرادات النفط، وزيادة الايرادات غير النفطية.
- أهمية التجارة الخارجية في تطوير الاقتصاد السعودي من خلال تنويع الصادرات غير النفطية

ينطلق البحث من فرضية مفادها، الاهتمام في التجارة الخارجية التي من الممكن أن تزيد من التبادل التجاري من خلال تطور وتنويع الاقتصاد السعودي. وهناك تأثير إيجابي للتجارة الخارجية عن طريق تنويع الاستثمار المحلية والأجنبي من أجل تطوير الاقتصاد السعودي.
وللإجابة على إشكالية البحث نقسمه الى:

- التجارة الخارجية إطار مفاهيمي.
- العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار في السعودية.
- تطور التجارة الخارجية في السعودية .

2. التجارة الخارجية: إطار مفاهيمي

هناك فوائد عديدة للتجارة الخارجية من خلال تنوع الصادرات التي تؤدي إلى زيادة تراكمه في الدخل التي تنشأ من الإيرادات التي تحول من الخارج والتي تنجم عن الحركة المتنوعة للسلع المتبادلة على مدار السنة. إذ أن التجارة توفر الوسائل المادية مثل الآلات والمواد الخام المصنعة وشبه المصنعة وكذلك السلع الرأسمالية، التي لا يمكن الاستغناء عنها في زيادة النمو الاقتصادي. كذلك تساهم التجارة في نقل التكنولوجيا والمعرفة والافكار، والمواهب الادارية والمهارات، والتجارة هي الوسيلة التي يمكن أن تحقيق الحركة التجارية من

خلال التبادل التجاري والذي يهدف إلى زيادة راس المال في الدول الصناعية والنامية، وكذلك فان زيادة التبادل التجاري يؤدي إلى التقليل من الاحتكارات إلى بعض السلع (**Nosakhare and Milton, 2014,p223 –224**).

ولقد اتبعت بعض الدول وخاصة الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، استراتيجية توجيه الانتاج الصناعي نحو التصدير، حيث تستخدم بعض من هذه الدول ساسة تخفيض قيمة عملتها من أجل أن تحقق فائض في حساباتها الجارية من أجل نمو التجارة القائمة على التصدير. وهناك دول صناعية اخرى تعتمد على التوسع الصناعي في الاسواق المحلية من أجل احتكار اسواق التصدير، حيث تتبع بعض الدول الصناعية السياسات الموجهة نحو التصدير (**Giovanni, p 210–208 ,2012** ,).

لذلك فان الدول تقوم بالتبادل في منتجاتها عن طريق التجارة الدولية، وقد ادت اهمية التجارة وضع شروط للتجارة، ومنها شروط المقايضة، وشروط الدخل التجاري، وشروط التجارة المفردة والمزدوجة ومن خلال الاتفاق على اسعار السلع والخدمات. ولكن الدول الصناعة كانت تحصل على المزيد من المواد الاولية بأسعار رخيصة، والاستفادة منها في تصنيعها، وتصديرها إلى الخارج، وتتم تلك العملية عن طريق شروط المعاملة، وهذا مايتم من خلال شروط التبادل التجاري الصادرات والواردات بين دولتين (**p.4–1 ,Alan,2016**).

وبما أن التجارة الخارجية تحولت من انتاج المنتجات الوسيطة والنهائية في بعض الدول الصناعية إلى التخصص في الانتاج الفردي الجزئي لمراحل الانتاج الفردية في التبادل التجاري الدولي من أجل زيادة الحركة التجارية في تنمية الاقتصاد العالمي، هذا ما يؤدي إلى تطور الحركة التجارية وتنويعها على المستوى الكلي ومن خلال ذلك فان التبادل التجاري

يؤثر في نمو الاقتصاد في الدول التي على الانتاج الفردي، وكذلك يزد من نمو الاقتصاد العالمي (**Krepl , 2009, p.212-211**).

ومن خلال النظر إلى نوع التجارة الخارجية التي تتكون من التدفقات السلعية من الصادرات والاستيرادات والتي تكون مجموعة الانتاج السلعي من السلع المنظورة والذي يحدث من خلال التبادل التجاري بن مختلف الدول في العالم . كذلك يتم تدفق السلع من الصادرات والاستيرادات والتي تكون التبادل التجاري من السلع غير المنظورة، وسواء كانت تمثل السلع المنظور وغير المنظورة والتي تقوم بها الدول من خلال التجارة الخارجية. والهدف من ذلك تحقيق المنافسة الدولية المتبادلة، والتي تكون فيها السوق الدولية مفتوحة في عمليات التبادل الاقتصادي والتي اصبحت من الممكن في هذا التبادل اتساع المنطقة الجغرافية من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة من خلال المبادلات الخدمية والسلعية (**جمال،2016، ص.2**).

أن تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي تعد أهم عنصر في العلاقات الاقتصادية العالمية. وهناك علاقات اخرى للتجارة الخارجية يمكن أن تتم بين الدول ومنها حركة رؤوس الاموال، وكذلك حركة الاشخاص بين الدول. كذلك هناك في كل دولة نظامها النقدي الخاص بها من خلال العملة التي يمكن الاتفاق عليها في التبادل التجاري بين الدول، وعليه فانه كلما يزداد مستوى الدخل يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التجارة . حيث انه لاتوجد دولة من دول العالم يمكنها أن تنتج كل ماتحتاجه من السلع والخدمات لسد حاجتها المحلية، حتى وان كانت الدولة متقدمة صناعيا او زراعياً. فان كل دولة لها حاجاتها المختلفة من السلع والخدمات التي يمكن أن توجد في دولة ما ولاتوجد في دولة أخرى. وهذا التبادل التجاري يؤدي إلى قياد التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة. وعليه فان السبب في قيام التجارة الخارجية هو تقسيم العمل، وكذلك التخصيص في بعض السلع والخدمات

وعدم امكانية الدولة المعينة من انتاج كل ما يحتاجه لسد حاجاته اليومية الاساسية التي يمكن أن تدخل في بعض الصناعات والانتاج الزراعي والنقل والاتصالات لذلك توم التجارة الدولية على هذا الاساس من التبادل. وقد قامت هناك تكتلات واتفاقيات اقتصادية وسياسية مشتركة وخاصة بين الدول الصناعية المتقدمة من أجل اخضاع الدول وخاصة النامية من حاجتها إلى السلع المصنعة في الدول الصناعية وهذا ما يؤدي إلى الاحتكارات ومنع حرية التجارة التي تؤثر على الدول الفقيرة التي تصدر سلعة أو سلعتين من المواد الاولية، واستيراد مختلف السلع والخدمات وتمنع من استيراد التكنولوجيا الحديثة من أجل اخضاع هذه الدول للسيطرة الاستعمارية، واتباعها اقتصادياً إلى الدول الصناعة. كما هو الحال في السوق المشتركة الاوربية والاسواق الحرة في جنوب شرق آسيا . بما أن دول مرتبطة فيما بينها في طريق التجارة الخارجية بحراً وجواً وبراً فقد تزايد الحم التجاري العالمي في القرن الماضي، وقد انعكس ذلك على اتساع حركة الأفراد والتكنولوجيا والخبرات الادارية، وراس المال، وهذا نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية المتبادلة بين الدول. ومن هنا يمكن أن نعرف ماهي اثار التجارة الخارجية على الدخل والانتاج والتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي وماهو دور هذه التجارة في تنمية الدول الفقيرة والمتضمنة ثلاثة آثار كما يلي (**الكليدار، ناصر، 2014 ص، 29 – 27**)

– الغرض من التجارة الخارجية هو التنمية الاقتصادية، هناك دور اساسي للتجارة في تحقيق الازدهار الاقتصادي بما يحقق النمو والتنمية الاقتصادية .

–الغرض من التجارة الخارجية التراكم في راس المال من أجل تمويل التنمية والنمو الاقتصادي.

– الغرض من التبادل التجاري الخارجي زيادة الانتاج من أجل زيادة الصادرات والتي تعد من ضروريات التنمية.

لهذا، فإن التجارة الخارجية والتي تعني التدفق في التبادل التجاري من خلال تدفق الصادرات والواردات بين مختلف دول العالم.

أن الشركات الاستثمارية التي تعمل على الاستثمار في الصناعات التي يزيد الطلب على منتجاتها من خلال زيادة الانتاج من مختلف السلع التي من الممكن تصدير الفائض منها، مما يؤدي زيادة الوظائف والتي تقلل من الفقر والبطالة وتزيد من حركة النشاط الاقتصادي، حيث أن بعض الشركات الاستثمارية تعمل على تنويع الانتاج من مختلف الصناعات في الدول المضيفة للاستثمارات. ومن خلال ذلك يمكن للتبادل التجاري أن تزيد من حركة وتنويع الانتاج عن طريق زيادة وتنويع الاستثمار في مختلف القطاعات ومنها القطاع الصناعي والزراعي، وهذا مايؤثر ايجابا على انتعاش الحركة الاقتصادية من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات. ومن هنا يمكن أن نعرف التجارة البينية على انها الاستيراد والتصدير المتزامن للمنتجات التي انتجت نفس الصناعة ومن نفس القوى العاملة في تلك الصناعة. لذلك يمكن أن نعرف التجارة الخارجية على انها الحركة التبادلية بين دولتين او اكثر والتي يتم عن طريق التصدير للسلع الفائضة واستيراد السلع التي تحتاجها كمواد اولية او نصف مصنعة في الصناعة او للاستهلاك اليومي والضروري(**1989, p10–Par, 8**). ومن خلال يمكن أن تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة راس المال والتوظيف ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتزيد من النشاطات الاقتصادية بين دول العالم، ولهذا فالتجارة الخارجية لها اهمية كبيرة في تطور الاقتصادات من خلال زيادة وتنوع التبادل التجاري الخارجي والداخلي.

3. العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار في السعودية

تعد السعودية من الدول التي تمتلك مزايا تشجع على جذب مختلف الاستثمارات، والذي يعتبر الاستثمار الأجنبي ضمن اهداف سياسة السعودية الاقتصادية. حيث يركز جذب الاستثمار الاجنبية عالية الجودة والمتنوع على تنويع وتنمية الاقتصاد. كذلك يزيد الاستثمار من تنوع وزيادة التبادل التجاري الذي يزيد من نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي من إجمالي الناتج المحلي بلغ (0,12%) عام 2016 ارتفع إلى (1,46%) عام 2020. وقد بلغت عدد التراخيص (558) رخصة استثمارية التي تمنح من قبل هيئة الاستثمار العامة . ويرى الكثير من المختصين في الشأن الاقتصادي السعودي أن هناك انفتاح وتوسع في التجارة الخارجية من خلال توسيع التبادل التجاري مع مختلف الدول (**الزيد، النويصر، 2020 ،ص 12–11**). حيث يوضح الجدول التالي إجمالي التجارة السلعية في السعودية لعام 2021.

الجدول رقم (1): إجمالي التجارة السلعية في السعودية مليار دولار لعام 2021

الترتيب	الدولة	إجمالي التجارة
1	السعودية	744,5
2	الامارات	413,4
3	قطر	114,6
4	العراق	108,3
5	الكويت	104,6
6	مصر	103,0
7	المغرب	93,9
8	سلطنة عمان	75,8
9	الجزائر	72,7
10	ليبيا	42,0
11	تونس	39,2
12	البحرين	37,4

13	الاردن	31,0
14	لبنان	19,3
15	السودان	13,3
16	اليمن	12,7
17	فلسطين	12,2
18	جيبوتي	7,2
19	موريتانيا	7,1
20	سوريا	6,5
21	الصومال	1,7

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لعام 2021 محصلة ايجابية رغم التحديات الصحية وتداعيات حرب أوكرانيا، العد (2)، الكويت، 2022، ص14.

يوضح الجدول (1) أعلاه أن السعودية في إجمالي التجارة السلعية يحتل المرتبة الأولى من ضمن الدول العربية في التجارة السلعية، حيث بلغت (744,5) مليار دولار عام 2021 ونتيجة ذلك تعد السعودية من الدول الأولى في الشرق الاوسط والعالم في انتاج وتصدير النفط الخام، حيث تصدر حوالي (12) مليون برميل من النفط الخام إلى مختلف دول العالم, هذا ما يجعلها تتصدر الدول العربية. تاتي بالمرتبة الثانية الامارات والتي يبلغ قيمة إجمالي السلع يصل إلى (413,4) مليار دولار عام 2021, وبعدها قطر بلغت قيمة إجمالي السلع (114,6) مليار دولار وجاءت بالمرتبة الثالثة. أما العراق فقد احتل المرتبة الرابعة في قيمة إجمالي السلع المصدرة والتي بلغت قيمتها (108,3) مليار دولار. ونتيجة ذلك تأتي من أن هذه الدول تعد من الدول النفطية التي يمكن أن تكون صادراتها من النفط الخام وتستورد مختلف السلع والخدمات. وقد احتلت الصومال المرتبة الاخيرة من بين الدول في تجارة السلع حيث بلغ (1,7) مليار دولار من المواد الأولية التي تدخل في بعض الصناعات والمنتجات الزراعية. لذلك نلاحظ أن هناك اهمية كبيرة للتجارة الخارجية لجميع دول العالم والتي يمكن من خلال الايرادات التي تحصل عليها من التصدير، استيراد ما تحتاج من السلع والخدمات، وكذلك جذب الاستثمارات اليها من أجل تنويع مصادر الايرادات.

الجدول رقم (2): معدل إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق في السعودية (متوسط اسعار الدولار الامريكي 2010–2019)

الدولة	2020	2021
الجزائر	-5,1	3,5
البحرين	-4,9	2,2
جيبوتي	1,2	4,3
العراق	-11,3	2,8
الاردن	-1,6	2,2
الكويت	-8,9	1,3
المغرب	-7,2	7,9
سلطنة عمان	-3,4	3,1
قطر	3,6	1,5
السعودية	4,1	3,2
تونس	-8,8	4,4
الامارات	-5,0	3,9

Source : World Bank ,prospects Global economic, Washington ,2023 ,p.3

أما الجدول أعلاه فإنه يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي في السعودية ومقارنتها مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، حيث نلاحظ أن أعلى نمو للناتج كان في السعودية عام 2020 والذي يبلغ (4,1 %) وتحتل المرتبة الأولى من بين دول المقارنة. واحتلت قطر المرتبة الثانية في معدل نمو إجمالي الناتج (3,6 %) وقد جاءت جيبوتي بالمرتبة الثالثة في معدل نمو الناتج المحلي، وقد احتل العراق المرتبة الاخيرة في معدل نمو الناتج وقد بلغ (-11,3 %) وجاءت هذه النتيجة بسبب أن العراق يعتمد على سلعة النفط في تمويل الموازنة العامة، أما السعودية وقطر فد كان هناك العديد من السلع والخدمات غير النفط تحصل عليها من خلال الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات مما زاد من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. أما في عام 2021 فقد احتلت المرتبة الأولى في معدل نمو الناتج المغرب وبلغ المعدل (7,9 %) وقد جاءت بالمرتبة الثانية تونس بـ (4,4 %) تليها المرتبة الرابعة جيبوتي والتي بلغ معدل الناتج لديها (4,3%) وجاءت

بالمرتبة الرابعة الامارات بمعدل للناتج بلغ (3,9 %). أما السعودية فقد احتلت المرتبة الخامس من بين الدول في معدل نمو الناتج والذي يبلغ (3,2 %)، وجاءت نتيجة هذا الانخفاض وخاصة في الدول النفطية بسبب تأثير وباء كورونا–19. على الاقتصادات النفطية نتيجة قلة الطلب وانخفاض اسعار النفط العالمية واعتماد هذه الدول بشكل اساسي على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. أما الجدول (3) التالي فانه يوضح نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي وكذلك من ميزان المدفوعات في السعودية للمدة (2020 – 2021).

الجدول رقم (3): الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري في السعودية للمدة 2020– 2021

السنة	2020	2021
التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي في السعودية %	0,70	2,20
الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات (مليار دولار) الاسعار الجارية	0,4882	4,57
رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (مليار دولار) الاسعار الجارية	22,81–	44,32

المصدر: البنك الدولي، بيانات الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات والرصيد الحساب الجاري، بنك المعلومات، 2023.

حيث نلاحظ من الجدول اعلاه أن التدفق الاستثمار من إجمالي الناتج بلغ (0,70 %) عام 2020 ارتفع المعدل إلى (2,20 %) عام 2021 نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية العالمية ومنها السعودية بعد أن تأثرت الاقتصادات بالوباء كورونا –19. وقد كان رصيد الحساب الجاري السعودي (–22,81) مليار دولار نتيجة الاسباب السابقة، وارتفعت قيمة الحساب الجاري السعودي إلى (44,32) مليار دولار بسبب ازدياد الحركة التجارية العالمية وزيادة الطلب على النفط . مما يؤكد ذلك على أن الاستثمار له علاقة

بتطور التجارة الخارجية في السعودية. أما الجدول (4) التالي يوضح مخاطر اجراءات الحكومة للاستثمار الأجنبي.

الجدول رقم (4): مؤشر كريديندو لمخاطر إجراءات الحكومة للاستثمار الأجنبي في السعودية لعام 2021

التسلسل	الدولة	الترتيب
1	الامارات	1
2	سلطنة عمان	1
3	قطر	2
4	المغرب	2
5	الاردن	2
6	تونس	2
7	البحرين	2
8	الكويت	3
9	السعودية	3
10	مصر	3
11	الجزائر	4
12	موريتانيا	4
13	جيبوتي	4
14	لبنان	4
15	العراق	5
16	السودان	5
17	اليمن	6
18	الصومال	6
19	ليبيا	6
20	سوريا	6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، العدد (1)، الكويت، 2022، ص 36.

ملاحظة :– مؤشر كريديندو يقيس الاجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون اي تعويض مناسب.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن السعودية احتل المرتبة التسلسل (9) والمرتبة (3) ضمن مؤشر مخاطر اجراءات الحكومة في مجال الاستثمار وتأتي بعد الكويت والبحرين بالتسلسل (8-7) وبالمرتبة الثانية في اجراءات المخاطر لمجال الاستثمار. وقد جاءت بالتسلسل (2،1) كل من الامارات وسلطنة عمان ولكل منهما حصل على الترتيب الاول من ضمن الدول العربية التي شملها المؤشر. وعليه فان اجراءات السعودية في تسهيل عمليات اجراءات المعاملات الاستثمارية جاءت نتيجة السياسات التي تتبعها السعودية في تسهيل جذب الاستثمارات من خلال التقليل من فترة انجاز المعاملات الاستثمارية، وخاصة في قطاع النفط والغاز وقطاع السياحة وكذلك الاستثمار في البنى التحتية من أجل تطور الطرق والمواصلات والموانىء من أجل تسهيل علميات النقل واختصار الوقت في وصول البضائع باقل وقت ممكن. أما اطول فترة في الاجراءات التي تتخذها الدول في مايخص الاستثمارات فقد جاءت سوريا بالتسلسل الاخير، وقد احتلت التسلسل (20) والمرتبة (6) من ضمن الدول التي شملها المؤشر، نتيجة الوضع الامني غير المستقر والذي يعد احد مكونات مناخ الاستثمار. أما الجدول (5) التالي والذي يوضح ترتيب السعودية في مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة في عام 2021.

الجدول رقم (5): ترتيب السعودية في مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة لعام 2021

الدولة	الترتيب	التقييم
الامارات	1	C
الكويت	1	C
السعودية	1	C
قطر	2	D
المغرب	2	D
الجزائر	3	F
الاردن	3	F
مصر	3	F
البحرين	4	G
سلطنة عمان	4	G
تونس	4	G
العراق	5	H
موريتانيا	5	H
جيبوتي	5	H

السودان	5	H
ليبيا	5	H
الصومال	5	H
لبنان	5	H
اليمن	5	H
سوريا	5	H

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية، العدد (1)، الكويت، 2022، ص 39 .

ملاحظة :– مؤشر نيكسي يصنف (139) دولة لتأمين الصادرات والاستثمار بناء على خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث أن المؤشر يصنف ثمان مستويات يبدأ من (A اقل المخاطر إلى (H أعلى المخاطر) .

يتضح من الجدول اعلاه أن كل من السعودية والامارات والكويت حصلت على الترتيب (1) حيث أن هذه الدول تقل فيها نسبة المخاطر التجارية، وهذا ما يؤدي إلى أن الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الجاذبة للاستثمارات، وهذا ما يوضح أن الدول النفطية وخاصة الخليجية تقل فيها مخاطر التجارة نتيجة الاجراءات الصحيحة في مجال الاستثمار والتجارة. وقد كان العراق من ضمن الدول التي تزيد فيها المخاطر وخاصة في مجال الاستثمارية والتجارية نتيجة تفشي ظاهرة الفساد، وهذا ما يؤثر في عدم قدوم الاستثمارات إلى الدول التي تزيد فيها المخاطر. واحتلت كل من المرتبة (C) في المؤشر. ولهذا فان السعودية تعد من الدول التي تقل فيها المخاطر التي تخص التجارة والاستثمار مما يجعلها من الدول الجاذبة للاستثمارات.

4. تطور التجارة الخارجية في السعودية:

إن اعتماد الاقتصاد السعودي على الايرادات النفطية ادى إلى زيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد المصنعة، على الرغم من أن السعودية تستمر في تحويل اقتصادها إلى الاقتصاد متنوع الموارد الذي يعتمد على موارد متجددة تصنع محلياً وهذه من ضمن خطة السعودية الاقتصادية في التنمية المستدامة ومن اهمها الاهتمام بالصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية. اذ تعد السعودية من الدول النامية الناهضة اقتصادياً وتعتبر من الدول التي تتأثر بالتجارة سلباً أو إيجابا، كون هذه الدولة تعد من اكبر المصدرين

للبترول في العالم، مما جعل الاقتصاد السعودي من الاقتصادات التي لها تأثير على السوق العالمية للسلع والخدمات (**محمد، وعثمان، 2019،ص.15**).

وعليه فان التقليل من الاستيرادات، لابد أن يكون هناك بديل لتعويض النقص الحاصل في استيراد السلع والخدمات من خلال الاعتماد على الصناعات المحلية من أجل زيادة وتنويع السلع في الاسواق المحلية من خلال الاستثمار في الصناعات التحويلية. كذلك في الصناعات للمنتجات الزراعية عن طريق تربية الحيوانات الأليفة المختلفة كالدواجن والأبقار، وزيادة وتحسين العلف الحيواني من خلال زراعة مساحات واسعة من محصول الشعير وعباد الشمس الذي كان يستورد من الخارج من أجل صناعة الألبان والزيوت النباتية والمواد الغذائية الاخرى، كذلك الاهتمام بالصناعات المنزلية التي يزيد الطلب عليها من المستهلكين وكانت تستورد من الخارج. حيث أن احلال الواردات في السعودية يختلف من قطاع إلى اخر، نتيجة النمو السريع في بعض الصناعات المحلية ومنها الزراعة والبناء والتشييد بسبب زيادة الطلب المحلي على منتجات هذه الصناعات **(The Saudi British Bank, 2004, p.9)**

ومن خلال ذلك فان السعودية لديها رؤية حتى عام 2030 والتي تركز فيها على نمو الطاعات الخدمية، كالصحة والسياحة والتعليم، ومن خلال هذه الرؤية تسعى إلى دراسة نقاط الضعف والقوة في تقييم نمو مختلف الصناعات. وكذلك تأثير المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحد من الفساد الاقتصادي والمالي والاداري في القطاعات الاقتصادية. حيث أن الجغرافية الاقتصادية في السعودية تحتل المرتبة المتقدمة في استخراج وانتاج وتصدير النفط، والتي تعكس تأثير الاقتصاد السعودي على التجارة الخارجية من حيث الصادرات والاستيرادات السعودية (**Meqbel , 2022,p 11**). حيث، وسوف يوضح الجدول (6) حجم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للمدة 2021-2020 في السعودية، اذ نلاحظ إجمالي الصادرات بلغت (**686**) مليار دولار عام 2020، وارتفعت إلى (1,075) مليار دولار عام 2021، اذ تصدرت السلع النفطية اغلب هذه الصادرات وكانت قيمتها تصل إلى (652) مليار دولار عام 2020 ارتفعت إلى (1,036) مليار دولار. أما صادرات الخدمات فكانت منخفضة في تلك المدة حيث بلغت (34) مليار دولار عام 2020 ارتفعت إلى (36) مليار دولار عام 2021. أما

الواردات من السلع فكانت تصل إلى (517) مليار دولار عام 2020 ارتفعت الواردات إلى (573) مليار دولار عام 2021.

الجدول رقم (6): حجم الصادرات والواردات والحساب التجاري في السعودي (مليار دولار) 2020–2021

السنة	2020	2021
صادرات السلع	652	1,036
صادرات الخدمات	34	39
اجمالي الصادرات	686	1,075
واردات السلع	517	573
واردات الخدمات	211	275
اجمالي الواردات	728	848
الميزان التجاري	42–	227

المصدر :– الهيئة العامة للتجارة الخارجية ،التقرير السنوي التقرير السنوي 2022، السعودية، ص22 .

وقد كانت قيمة الواردات من الخدمات أعلى من قيمة الصادرات من واردات الخدمات وقد بلغت (211) مليار دولار ارتفعت إلى (275) مليار دولار. أما مايخص إجمالي الواردات فقد بلغت (728) مليار دولار عام 2020 ارتفعت إلى (848) مليار دولار عام 2021، وهذا يدل على أن هناك انتعاش في الاقتصادي السعودي في عام 2021 بعدما كان هناك انكماش اقتصادي عام 2020 نتيجة تاثيرات وباء كورونا –19 على الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد السعودي . أما الميزان التجاري فقد كان هناك عجز في عام 2020 يبلغ (–42) مليار دولار ارتفع إلى فائض في الميزان نتيجة زيادة الصادرات على الواردات عام 2021 والتي بلغت (227) مليار دولار. وهذا يدل على أن هناك تطور في الاقتصاد السعودي نتيجة زيادة وتنوع صادرات التجارة الخارجية السعودية، وحسب الخطط الاقتصادية المرسومة فان الاقتصاد السعودي يتجه نحو التنوع الاقتصادي من خلال زيادة الاعتماد على السلع غير النفطية في الصادرات عن طريق زيادة وتنويع الاستثمارات ومنها الاستثمارات الاجنبية والمحلية. أما الجدول (7) التالي الذي يوضح تطور الميزان السلعي في السعودية :

الجدول رقم (7): تطور الميزان السلعي في السعودية (مليار دولار) للمدة (2021–2020)

الدولة	الترتيب	2020	2021	قيمة التغير	التغير %
الامارات	1	88,3	105,6	17,3	83,6
السعودية	2	35,9	103,4	67,5	34,7
قطر	3	25,7	58,8	33,1	43,7
الكويت	4	12,4	38,3	25,9	32,3
سلطنة عمان	5	9,8	31,6	21,8	31,0
العراق	6	5,9	16,3	10,5	36,1
ليبيا	7	4,7-	9,3	14,0	50,0
البحرين	8	1,4	9,0	7,7	15,6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لعام 2021، محصلة ايجابية رغم التحديات الصحية وتداعيات حرب اوكرانيا، العدد (2)، الكويت، 2022، ص17.

يتضح من الجدول اعلاه أن هناك تطور في الميزان التجاري في السعودية، حيث يلاحظ أنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد الامارات وبقيمة (35,9) مليار دولار بينما كانت الامارات يبلغ ميزانها التجاري (88,3) مليار دولار نتيجة اعتمادها على الصادرات غير النفطية ،بينما كانت السعودية تعتمد على الصادرات النفطية، وكذلك بسبب وباء كورونا -19 الذي ادى إلى انخفاض الصادرات السعودية من النفط الخام نتيجة انخفاض الطلب على النفط وزيادة العرض عام 2020. أما عام 2021 فد كان هناك زيادة الطلب على النفط وتعافي الاقتصادات العالمية من تأثيرات الوباء فقد تزايد الطلب على النفط وبدأت زيادة النشاط الاقتصادي العالمي، ورغم ذلك احتلت الامارات المرتبة الأولى في الميزان التجاري بين الدول المختارة، وتبقى السعودية تحتل المرتبة الثانية ضمن الدول التي يتطور ميزانها التجاري حيث ارتفعت قيمة الميزان التجاري في الامارات إلى (105,8) مليار دولار وبقيمة تغيرت إلى (17,3) مليار دولار بين عامي 2020-2021، وقد كانت قيمة التغير في السعودي بلغت (67,5) مليار دولار. وهذا يدل على أن هناك زيادة في الصادرات السعودية وتنوع مصادرها. أما نسبة التغير في الميزان التجاري فان الامارات تتفوق على السعودية نتيجة زيادة في تنوع الصادرات من السلع غير النفطية فقد وصلت إلى (83,6 %) بينما السعودية فان نسبة تغير ميزانها بلغت (34,7 %) وهذا يبين أن

السعودية تتجه نحو التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية والتوجه إلى زيادة الصادرات غير النفطية من خلال زيادة وتنويع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية.

لذلك فان السعودية تعتمد على نظام اداري متطور وخاصة في الرقابة الجمركية في التقليل من المخاطر في جذب الاستثمارات من أجل تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات لتطوير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم، ومن أجل تنظيم الصادرات والاستيرادات من خلال معرفة طبيعة ووصف البضائع المستوردة والمصدرة وجعل لكل من البضائع رمز البضائع، والدولة المستوردة او المصدرة وكمية وقيمة البضائع، وكذلك وسائل النقل للبضائع أن كانت جوية او بحرية او برية. كذلك الاهتمام بالشركات الاجنبية والمحلية الاستثمارية من خلال تصديرها واستيرادها للسلع التي تدخل في الصناعات والخدمات وتسهيل دخول وخروج هذه السلع وتخفيض الرسوم الجمركية من أجل تشجيع جذب المزيد من الاستثمارات وخاصة في القطاعات غير النفطية. مما يؤدي إلى زيادة وتنويع السلع المصنعة محلياً وتصديرها إلى الخارج للحصول على العملات الصعبة وهذا ما يؤدي إلى تطور وتنويع التبادل التجاري بين السعودية وبين مختلف الدول في العالم منها النامية والمتقدمة، كذلك تؤدي تطور وتنويع التجارة الخارجية وخاصة في الصادرات إلى تنويع وزيادة مصادر الدخل في السعودية (**مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2017 ،ص 34**) .

وعليه فان السعودية تسعى إلى تطور التجارة الخارجية من خلال السياسات الاقتصادية الصحيح التي تتبعها السعودية في تنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات ومن خلال الاستثمارات التي تتجه نحو القطاعات النفطية من أجل زيادة تصدير المشتقات النفطية عن طريق زيادة الانتاج في تكرير النفط، وكذلك هناك استثمارات في قطاع الزراعة من أجل زيادة وتنويع المحاصيل الزراعية لسد الحاجة المحلية منها وتصدير الفائض إلى الخارج، وكذلك الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة صناعات المنتجات الزراعية، وتطوير قطاع الانشاءات، وكذلك زيادة الانتاج من الصناعات البتروكيمياويات، مما يؤدي إلى تنويع التجارة الخارجية وخاصة الصادرات من أجل تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي.

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5. الاستنتاجات

– استنتج الباحث بأن العديد من الفرص التي تمتلكها السعودية تشجع على جذب الاستثمارات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تكون من ضمن الاهداف الاستراتيجية الاقتصادية. اذ ركزت على تنويع مصادر الدخل، من خلال تنويع التجارة الخارجية من أجل زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

– تعتمد السعودي على الايرادات النفطية، وزيادة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد المصنعة، وتهدف في تحويل اقتصادها إلى الاقتصاد متنوع الموارد الذي يعتمد على الموارد المتجددة المصنعة محلياً وهذه من ضمن خطة التنمية المستدامة، اذ تعتبر السعودية من الدول النامية الناهضة اقتصادياً، ومن الدول التي تتأثر بالتجارة سلباً او ايجابا ارتفاع وانخفاض الأسعار .

– أن التبادل في السلع والخدمات يتم من خلال التجارة الخارجية، ولهذا فان هناك اهمية للتجارة الخارجية والداخلية، وهناك شروط في التبادل من خلال المقايضة او عن طريق الاموال بعد الاتفاق بين الطرفين على اسعار السلع والخدمات.

– أن من فوائد التجارة تعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة، وزيادة المهارات الادارية، والتجارة هي تتحقق عن طريق الحركة التجارية من خلال التبادل التجاري والتي تهدف إلى التقليل من الاحتكارات في الدول التي تحتكر إلى بعض السلع والخدمات.

– استنتج الباحث أن هناك اهتمام بالصناعات التي من خلالها زيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات للسلع التي تدخل في الصناعات والخدمات، لذلك تعمل الدول إلى تشجيع جذب المزيد من الاستثمارات. مما يؤدي إلى زيادة وتنويع السلع المصنعة محلياً وتصديرها إلى الخارج وهذا ما يؤدي إلى تطور وتنويع التبادل التجاري بين السعودية وبين مختلف الدول في العالم.

2.5. التوصيات

– يوصي الباحث بان تكون هناك زيادة الفرص التي تمتلكها السعودية في تشجع على جذب الاستثمارات، وخاصة من قبل الشركات الاستثمارية العالمية والتي تؤدي إلى زيادة وتنوع السلع التي تستوردها المملكة من الخارج .

– بما أن هناك زيادة في الايرادات النفطية السعودية، وكذلك زيادة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والمواد المصنعة، فلابد من أن تهدف السعودية إلى تحويل اقتصادها إلى الاقتصاد الذي يزيد من صادراته المتعددة والتقليل من الاستيرادات .

– رغم أن التجارة الخارجية تتم من خلال التبادل في السلع والخدمات، ولهذا فان زيادة الاهتمام بالتبادل التجاري وخاصة التجارة الخارجية لتقليل من الاجراءات وتسهيل عملية هذا التبادل لتسهل عملية وصول البضائع بين المحافظات بوقت قصير وعدم تلف بعض السلع لقرب المسافة والتخلص من الاجراءات الجمركية التي قد تؤخر في دخول وخروج السلع والخدمات.

– بما أن هناك فوائد عديدة للتجارة الخارجية حيث تعمل زيادة المهارات الادارية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة، لذلك فلابد من الاهتمام وتطوير التجارة الخارجية في السعودية.

– لابد من زيادة الاهتمام بالصناعات التي من الممكن زيادة وتنويع الصادرات للسلع التي تدخل في الصناعات والخدمات في السعودية، من خلال العمل على تشجيع الشركات الاستثمار للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات غير النفطية.

6. المراجع:

- الزيد، اروى عبد الله، النويصر، ساره ناصر، ***"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"*** ، مؤسسة النقد العربي السعودي، ورقة عمل، السعودية، 2020 .

- البنك الدولي، ***"بيانات الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات والرصيد الحساب الجاري"*** ، بنك المعلومات، واشنطن، 2023 .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، ***"التجارة العربية لعام 2021 محصلة ايجابية رغم التحديات الصحية وتداعيات حرب أوكرانيا"*** ، العدد (2)، الكويت ،2022.

- الكليدار، قصي قاسم، ناصر، سعد عزيز، ***"تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية واثرها على الدخل القومي في العراق للمدة (1958 – 2008)"*** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41)، العراق، 2014 .

- زروق، جمال الدين، ***"مفهوم التجارة الخارجية، معهد الدراسات المصرفية"*** ، السلسلة الثامنة، العدد (12)، الكويت، 2016.

- محمد، امجد ابراهيم ادم، عثمان، اياس جعفر عبد الرحيم، ***"أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي"*** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (49)، العدد (4)، جامعة عين الشمس، مصر، 2019.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامانة العامة، ***"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون"*** ، السعودية، 2017 .

- Alan V. Deardorff ،What Do We (and Others) Mean by The Terms of Trade ،Research seminar in international economics ،Discussion Paper No. 651 ،University of Michigan ،USA ،2016 .

- British Saudi Bank ، Trade and Saudi Arabia ،Public Affairs Department ،Saudi ،2004.

- Giovanni E. Reyes ،Terms of international trade: challenges facing least developed countries ،Revista de la Facultad de Ciencias

Económicas y Administrativas Universidad de Narion ،Vol. XIII. No. 1، Columba ،2012.

- Meqbel Aliedan ،The Geopolitics of International Trade in Saudi Arabia: Saudi Vision 2030 ،Cuadernos de economia ،Volume 45، Issue 127، Saudi Arabia ،2022 .

- V. Jenicek ، V. Krepl ،The role of foreign trade and its effects ، Faculty of International Relations، University of Economics، Prague، Czech Republic ،Agric. Econ. – Czech، 2009 .

- Par Hansson ،Intra-industry trade Measurements and parameters And growth ،Swedish ،1989.

- Nosakhare L. Arodoye and Milton A. Iyoha ،Foreign Trade-Economic Growth Nexus: Evidence from Nigeria، CBN Journal of Applied Statistics Vol. 5 No.1، Nigeria ،2014 .